موقِفْ ابنُ هِشام الأنصاري من آراءِ الزمخشري النحوية على حاشيته على التبيان للعكبري الأسماء المبنية أنموذجاً

Ibn Hisham al-Ansari's Position on Al-Zamakhshari's Grammatical Views Concerning Indeclinable Nouns

أيمن إبراهيم علي محمد

Ayman Ibrahim Ali Mohammed

eduhm250170@stu.uosamarra.edu.iq

جامعة سامراء/كلية التربية/ قسم اللغة العربية

University of Samarra / College of Education / Department of Arabic Language

أ.د. رائد عبدالله حمد السامرائي

جامعة سامراء/كلية التربية/ قسم اللغة العربية

University of Samarra / College of Education / Department of Arabic Language

الكلمات المفتاحية: ابن هشام الأنصاري، الزمخشري، الأسماء المبنية، الخلاف النحوي، إعراب القرآن، الدلالة النحوية، الترجيح النحوي.

Keywords: Ibn Hisham al-Ansari, Al-Zamakhshari, Indeclinable Nouns, Grammatical Disagreement, Qur'anic Parsing, Grammatical Semantics, Grammatical Preference.

الملخّص

يتناول هذا البحث موقفَ ابنِ هشام الأنصاري من آراء الزمخشري النحوية، من خلال تتبّع اختياراته وترجيحاته في عددٍ من القضايا النحوية المتصلة بالأسماء المبنية، كما وردت في تفسير الآيات القرآنية. وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن، من خلال عرض آراء الزمخشري أولًا، ثم بيان موقف ابن هشام منها، مع مناقشة أقوال النحويين والمفسرين السابقين واللاحقين، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم.

وكشف البحث عن استقلالية ابن هشام في النظر النحوي، وعدم تسليمه المطلق بآراء الزمخشري، إذ وافقه في بعض المسائل وخالفه في أخرى، مستندًا إلى الدليل النحوي والبلاغي والسياق القرآني. كما أبرز البحث أثر الأسماء المبنية في توجيه المعنى القرآني، وما يترتب على اختلاف الإعراب من تنوع دلالي. ويخلص البحث إلى أن موقف ابن هشام يتسم بالدقة والتحرير العلمي، ويعكس نضج المدرسة النحوية في عصره، ولا سيما في القضايا المتعلقة بإعراب القرآن الكريم.

Abstract

This study examines Ibn Hisham al-Ansari’s position on the grammatical views of Al-Zamakhshari by tracing his selections and preferences in a number of grammatical issues related to indeclinable nouns, as presented in the interpretation of Qur’anic verses. The research adopts a comparative analytical approach, beginning with the presentation of Al-Zamakhshari’s opinions, followed by an explanation of Ibn Hisham’s stance toward them, alongside a discussion of the views of earlier and later grammarians and exegetes, highlighting points of agreement and disagreement among them. The study reveals Ibn Hisham’s intellectual independence in grammatical analysis and his refusal to uncritically accept Al-Zamakhshari’s views. While he agrees with him in some issues, he disagrees in others, relying on grammatical and rhetorical evidence as well as the Qur’anic context. The research also highlights the impact of indeclinable nouns on guiding Qur’anic meaning and the semantic diversity resulting from differences in grammatical analysis. The study concludes that Ibn Hisham’s approach is characterized by precision and rigorous scholarly analysis, reflecting the maturity of the grammatical school of his era, particularly in matters related to the grammatical parsing of the Holy Qur’an.

المقدمة

الحمدُ لله الذي رفعَ أهلَ العلمِ درجات، وَخَصَ مِنْ بينِهم أهلَ لغةِ كتابِه فرقاهُم إلى أسمى الغايات، أكرِمْ بِهم قومًا صاروا منار الهُدى لأهلِ العنايات، وَأشهدُ أنَّ لا إله إلا الله وحده لا شريك له الذي نشرَ على رؤوسِ أهل العلم راية قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عِمْرَان : ١٨] ، فيَّا لَها مِن مَنقبةٍ تعلو المَنقبات، وَأشهدُ أنَّ مُحمدًا عَبدُه وَرسوله إمامَ البُلغاء وَسيّد الفُصحاء، صلى الله عليه وَسلم، صلاةً وَسلامًا دائمين، ما دامتِ الأرضُ والسماوات، وعلى آله وأصحابه وَمَن اهتدى بهديهم إلى يومِ الدين.

أمَّا بعد:

فلَمَّا كانَ شَرفُ العلمِ مِنْ شرفِ المعلومِ كانَ عِلمُ النحوِ قد حازَ قَصَبَ السَّبقِ بينَ العلوم رِفعةً وَسموًا، إذْ هو القانونُ الضابط والسياجُ المُنتظم فيه لِسانُ العربِ الذي اختارَهُ الله لِسانًا ناطقًا لخيرِ كُتُبِه، إذْ أنزلَه الله عَزَّ وَجَل ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشُّعَرَاء : ١٩٥] ، فَتَشَرفتِ العربية بِهذا التَشريف الذي لا يُدانِيه تَشريف، وَمِنْ هُنا كانَتْ العِنايةُ بهذا اللِسان وَما يَتصلُ بِه مِنْ عِلومٍ خيرَ ما يقضي بِه الإنسانُ حياتَه، وَيصرِفُ بِه أوقاتَه فَضلًا عَنْ أنْ يُخَصِصَ الوقتَ المُتاحِ لَه في مَرحلةِ الماجستير في هذا العلمِ المُبارك.

وَلَمَّا أرَدنْا أنْ نَنْضوي تَحتَ سِلسِلَةِ عُلَمائِنْا(عُلَماء العربيةِ وَالنَحو)، وَ مَع بُعدِ مَنزِلتنا عَنهُم رَغِبْنا أنْ نَحذو حَذوَهم في الاهتِمام بِكِتابِ رَبّنا إعرابًا وَ بيانًا.

وَأمَّا أهمُ الأسباب التي دَعتنا لاختيار هذا الموضوع، هو علوُ كَعبَي هذينِ الإماميين: (الزمخشري وَ ابن هِشام) في هذا العِلمِ الجليل، وَالمُجمَعُ على إمامَتِهما وَمَنزلتِهما العالية في الدِراسات النحوية وَ لا سِيما التي تتعلقُ بإعرابِ القرآن الكريم.

<u>أولًا: موقف ابن هِشام في مسألة:: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥] .</u>

ذهبَ الزمخشري(538هـ) إلى أنَّ تقديم المفعول به في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، لقصد الاختصاص، كقوله تعالى:﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزُّمَر : ٦٤] ، وقوله تعالى:﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأَنْعَام : ١٦٤]، والمعنى نخصك أنت بالعبادة، أي الله سبحانه وتعالى، فالتقديم في هذه الآية الكريمة خرج لغرض الاختصاص (الزمخشري، 1987، 13/1).

وزادَ ابنُ هشام(761هـ) على ما ذهبَ إليه الزمخشري بقوله: ((زعم الزمخشري أن التقديم في قوله تعالى:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، للاختصاص)) ، فالتقديم عنده لا يخرج للاختصاص

فقط بل يخرج لأغراض بلاغية أُخرى، واستدل:((بقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝٥﴾ [المُدَّثِّر : ٤ - ٥] ، أي: لا تَهجر إلا الرجز)) (الزمخشري، 1987، 73).

وذَكرَ ابنُ هشام أنَّ ما مثل الزمخشري فيه نَظر؛ ((لأنَّه يقتضي أنَّ المُنكر عليهم أمرهم إيَّاه مخصصين غير الله بالعبادة، وبان (ربًّا) لا يُجَّرد عبادة غير الله واعتقاد ربوبيته)) (ابن هشام، د.ت، 73).

وَمِنْ الأغراض التي نقلها واستحسنها ابنُ هشام خروج التقديم للاهتمام، بقوله: ((وقيل: إنما قدم (إيَّاكَ) اهتمامًا باسم المعبود بتقدمِه على فعل العبد؛ للتنبيه على أن العبد يكون نظره في المعبود لا في العبادة، ولهذا فُضّل قول نبيّنا عليه الصلاةُ والسلام ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التَّوْبَة : ٤٠] ، على قول موسى عليه السلام: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ [الشُّعَرَاء : ٦٢]؛ لأنَّ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، فيه من التفخيم وإجلالِه اسم المعبود ما ليس في نَعْبُدُكَ)) (بن هشام، د.ت، 74).

وهذا ما ذهبَ إليه طاهر بن أحمد(469هـ) مِنْ قبل، أنَّ التقديم في هذه المضمرات مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، ضربٌ مِنْ العناية و الاهتمام بقوله:((هذا النوع من المضمرات، وهي اثنا عشر، ومنها، (إياك) كلها مضمرات منفصلات، منصوبات الموضع بحق المفعول به فإذا وقعت أولًا مثل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، فهي مفعول به قدم في موضع نصب وكان الأصل (نَعْبُدُكَ) ، فقدم المفعول به لضربٍ من العناية والاهتمام بالمعبود جل جلاله)) (بن بابشاذ، 1977، 149/1).

وهو ما عليه المحاربي(542هـ)، بقوله: ((أنَّ التقديم في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، عند نطق المؤمن به إقرار بالربوبية وتذلل وتحقيق لعبادة الله، إذ سائر الناس يعبدون سواه من أصنام وغير ذلك، وقدم المفعول به على الفعل اهتمامًا، وشأن العرب تقديم الأهم، ويذكر أنَّ أعرابيًا سبّ آخر فأعرض المسبوب عنه، فقال له السابّ: (إياك أعني) فقال الآخر:(وعنك أعرض) فقدّما الأهم ، فالتقديم عنده للإهتمام)) (المحاربي، 2002، 72/1).

وذكرَ ابنُ كثير(774هـ)، بقوله: ((أنَّ تقديم الْمَفْعُول به في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، وتِكرارَه لِلِاهْتِمَامِ وَالْحَصْرِ أَيْ:(لَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاكَ وَلَا نَتَوَكَّلُ إِلَّا عليك) وهذا هو كمال الطاعة، والدين كله يرجع إِلَى هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: الْفَاتِحَةُ سِرُّ الْقُرْآنِ، وَسِرُّهَا هَذِهِ الْكَلِمَةُ (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) فَالْأَوَّلُ تَبَرُّؤٌ مِنَ الشِّرْكِ، وَالثَّانِي تَبَرُّؤٌ مِنَ الحول وَالْقُوَّةِ وَالتَّفْوِيضِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)) (البغوي، 2000، 48/1).

وهو ما عليه ابن مخلوف الثعالبي (875هـ)، أنَّ التقديم في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، للاهتمام، ووافقه السنيكي (926هـ) بذلك(القرطبي، 1985، 162/1).

ويرأى محيي الدين درويش (1403هـ): ((أنَّ سورة الفاتحة ، اشتملت على قصرها، على أفانين متعددة من البلاغة ندرجها فيما يلي... في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، فَنّ التّقديم فقد قدّم الضمير لحصر العبادة والاستعانة بالله وحده، وقُدمتْ العبادة على الاستعانة لأن الاستعانة ثمرتها وإعادة إياك مع الفعل الثاني تفيد أن كلّا من العبادة والاستعانة مقصود بالذات فلا يستلزم كل منهما الآخر ولأن الكاف التي مع (إيّا) هي الكاف التي كانتْ تتصل بالفعل أعني بقوله:(نَعْبُدُ) لو كانت مؤخرة بعد الفعل وهي كناية عن اسم المخاطب المنصوب بالفعل فكثّرت بـ(إيّا) متقدمة وكان الأفصح إعادتها مع كل فعل)) (محيي الدين درويش (1403هـ)162/1).

وبيّنَ محمد طنطاوي (1431هـ)، أنَّ تقديم المعبود على العبادة في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، لإفادة قصر العبادة عليه، وهو ما يقتضيه التوحيد الخالص، فلم يوافق ماذهبَ إليه الزمخشري مِنْ أنَّ التقديم للاختصاص، وجعلَهُ للقصرِ، والقصرُ: هو مِنْ الأغراض التي قد يخرج إليها التقديم في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، وهو ما يُفهم من قولِ ابنِ هشام(طنطاوي، د.ت، 21/1).

ورأي ابنُ هشام مُخالفٌ لرأي الزمخشري وبعضِ النحويين مِمَنْ سَبقوه ،ومِنْهم: الطوسي(460هـ) الذي ذكرَ أنَّ التقديم في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، للاختصاص، فقال: ((ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، إذْ قُدِّم المفعول به وهو ضمير النصب المُنفَصِل الدالّ على الخالق جلَّ جلاله، على الفعل، لاختصاصِهِ بالعبادةِ، ولذا فضّل الطوسي التقديم؛ لأنّه لو أخّر لكان قد قدَّم ذكرَ العباد على المَعبود، وليس بجيّد وهذا التقديم من أساليب القَصر في العربية)) (البغوي، 2000، 212/1).

وذهبَ الشيرازي(685هـ)، إلى أنَّه للاختصاص، فقال: ((أنَّ التقديم في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، للاختصاص، حيثُ إنَّه لما ذكر الحقيق بالحمد، ووصف بصفات عظام تميز بها عن سائر الذوات وتعلق العلم بمعلوم معين خوطب بذلك، أي: يا من هذا شأنه نخصك بالعبادة والاستعانة، ليكون أدل على الاختصاص))، وهو رأيٌ مخالفٌ لِما ذهبَ إليه ابن هشام، ووافقه الخطيب (1390هـ)، في أنَّ التقديم للاختصاص، وذكرَهُ الدكتور فاضل صالح السامرائي(السامرائي، 2003، 13).

والظاهر في هذه المسألة: إنَّ تقديم المفعول به على الفعل في قوله تعالى:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، فيه خلاف بين العلماء النحويين والمُفسرين وخلافهم يدور حول الغرض مِنْ هذا التقديم، فمنهم مّنْ رأى أنَّ التقديم خرج لغرض الاختصاص، وهو رأي الزمخشري و زاد عليه ابن هشام، الذي رأى أنَّ التقديم يخرج لأغراض بلاغية أخرى وليس للتخصيص فقط ، وذهبَ آخرون

إلى أنَّ الغرض هو للاختصاص والحصر ومِنهم ابنُ هشام الذي مثلَ لذلك بقوله تعالى ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝٥﴾ [المُدَّثِّر : ٤ - ٥]؛ أي لا تَهجر إلا الرجز، وذهبَ غيرُهم إلى أنَّ التقديم في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، أنَّهُ للعناية والاهتمام بالمعبود .

والذي يبدو لي أنَّ التقديم في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفَاتِحَةِ : ٥]، يخرجُ للتخصيص والاهتمام؛ لأنَّ العبادة لا تكون إلا لله وَحدَهُ، ولا تكون لأحدٍ سواه، والله اعلم بالصواب .

ثانيًا: موقف ابن هِشام مِن مسألة:﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البَقَرَةِ : ٢١].

ذهبَ الزمخشري(538هـ) إلى أنَّ الاسم الموصول﴿ٱلَّذِى﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البَقَرَةِ : ٢١]، يأتي بحالتين: الأولى: صِفَة موضِّحة مُمّيزة، والثانية: صِفة مدح، بقوله:((كانَ المشركون معتقدين ربوبيتين: ربوبيَّة الله، وربوبيَّة آلهتهم، فإنْ خصوا بالخطاب فالمراد به اسم يشترك فيه ربُّ السموات والأرض والآلهة التي كانوا يسمونها أربابًا وكأنَ قوله: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البَقَرَةِ : ٢١]، صِفة مُوضِّحة مُمّيزة، وإنْ كانَ الخِطابُ للفِرَقِ جميعًا فالمُراد به ﴿رَبَّكُمُ﴾ على الحقيقة، و(الَّذِي خَلَقَكُم): صفة جَرَتْ عليه على طريق المدح والتعظيم، ولا يمتنع هذا الوجه في خطاب الكفرة خاصة، إلا أن الأول أوضح وأصح)) (الزمخشري، 1987، 90/1).

وَوافقَ ابنُ هِشام الزمخشري في الاسم الموصول﴿ٱلَّذِى﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البَقَرَةِ : ٢١]، فقال:((لأنَّ الرَّبَّ إذا خُطِبَ به جميع الناس لا يتبادرُ ذِهنُ أحدٍ إلى غيره تعالى، ثُمَ جوَّز صِفةَ المدح على التقدير الأوَّل، وَوجهُه أنَّ الرَّبَّ عندَهم أظهر في المعبود بحقٍّ، وأنَّهم قدْ سمعوه مِنْ جانب الحقِّ سبحانَّه، فلا يشتبه عليهم أنَّه المراد)) (بن هشام، د.ت، 99).

وَهذا مُخالفٌ لرأي بعضُ النحويين، ومِنهم: البيضاوي (685هـ)، فذكرَ: ((أنَّ الاسم الموصول﴿ٱلَّذِى﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البَقَرَةِ : ٢١]، صفة جَرَتْ عليه تعالى للتعظيم والتعليل، ويحتمل التقييد والتوضيح إنْ خُصَ الخطاب بالمشركين، وأُريدَ بالرَّب أعمّ من الرب الحقيقي، والآلهة التي يسمونها أرباباً)) (البيضاوي، 1998، 54).

وَهوَ ما عليه أبو السعود (982هـ) في أنَّ ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البَقَرَةِ : ٢١] صفة أُجريَتْ عليه سبحانه للتبجيل والتعليل إثرَ التعليل وقد جُوِّز كونُها للتقييد والتوضيح بناءً على تخصيص الخطاب بالمشركين وحملِ الربِّ على ما هو أعمُّ من الرب الحقيقي والآلهة التي يسمونها أرباباً.

وَرأيُ ابنُ هِشام مسبوق بقول الطيبي(743 هـ)، بقوله: ((كان المشركون معتقدين ربوبيتين: ربوبية الله، وربوبية آلهتهم، فإن خصوا بالخطاب فالمراد به اسم يشترك فيه رب السموات والأرض والآلهة التي كانوا يسمونها أربابًا، وقوله (الَّذِي خَلَقَكُمْ) صِفة مُوضِحَة مُمّيزة، وإن كانَّ الخِطابُ

للفِرَقِ جميعاً، فالمراد به (ربكم) على الحقيقة، و (الذي خلقكم) صفة جرت عليه على طريق المدح والتعظيم، ولا يمتنع هذا الوجه في خطاب الكفرة خاصة، إلا أن الأول أوضح وأصح)) (الطيبي، 2013، 293/2).

وَرأى أبو حيان الأندلسي(745هـ) أنَّه صفةُ مدح، بقوله:((أنَّ ﴿ٱلَّذِى﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ﴾ [البَقَرَة : ٢١]، صِفَةُ مَدْحٍ، وَإِنْ كَانَ لِمُشْرِكِي الْعَرَبِ كَانَتْ لِلتَّوْضِيحِ، إِذْ لَفْظُ الرَّبِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ آلِهَتِهِمْ، وَنَبَّهَ بِوَصْفِ الْخَلْقِ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْعِبَادَةَ دُونَ غَيْرِهِ، أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ، أَوْ عَلَى امْتِنَانِهِ عَلَيْهِمْ بِالْخَلْقِ عَلَى الصُّورَةِ الْكَامِلَةِ، وَالتَّمْيِيزِ عَنْ غَيْرِهِمْ بِالْعَقْلِ، وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ بِالنِّعَمِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، أَوْ عَلَى إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ بِهَذَا الْوَصْفِ الَّذِي لَا يُمْكِنُ أَنْ يُشْرِكَ مَعَهُ فِيهِ غَيْرَهُ، وَوَصْفُ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْخَلْقِ مُوجِبٌ لِلْعِبَادَةِ، إِذْ هُوَ جَامِعٌ لِمَحَبَّةِ الِاصْطِنَاعِ وَالِاخْتِرَاعِ، وَالْمُحِبُّ يَكُونُ عَلَى أَقْصَى دَرَجَاتِ الطَّاعَةِ لِمَنْ يُحِبُّ)) (أبو حيان، 2000، 153).

وَهُناكَ جمعٌ مِنْ العلماء اختاروا أعّرابًا واحدًا، ومِنهم: أبو البركات النسفي (710هـ) (الذي خَلَقَكُمْ) صفة مُوَضِحَة مُمَيِّزة لأنهم كانوا يسمون الآلهة أرباباً.

وَذكرَ المولى أبو الفداء(1127هـ) أنَّ ﴿ٱلَّذِى﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ﴾ [البَقَرَة : ٢١]، فقال:((صِفَةٌ جَرَتْ عنه للتعظيم والتعليل معناه أطيعوا ربكم الذي خلقكم لخلقكم ولم تكونوا شيئًا والخلق اختراع الشيء على غير مثال سبق وَخلق الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ اي: مِنْ زمنٍ قبل زمانِكم من الأمم فمن ابتدائية متعلقة بمحذوف وفي الوصف به ايماء الى سبب وجوب عبادته تعالى فان خلق أصولهم من موجبات العبادة)) ،وَتَبعه المظهري(المظهري، 1،1992/36)

وَرأى محمود صافي(1376هـ) أنَّ ﴿ٱلَّذِى﴾ اسم موصول في محلّ نصبِ نعتٍ لـ(ربَّ) (الجدول في إعراب القرآن الكريم، 1985، 70/1)، وَوافَقَهُ محيي الدين درويش(1403هـ)، وَالدعاس(1431هـ)، وَوافَقهُم بهجت عبد الواحد صالح (صالح، 1998، 28/1).

وَالظاهر أنَّ الاسم الموصول﴿ٱلَّذِى﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ﴾ [البَقَرَة : ٢١]، اختلف في تقديره العلماء فَمِنهم مَنْ يُقدِرَه صِفةً مُوضِحَةً مُمَّيزة إذا كانَّ الخطاب يخصُ اسم يشترك فيهِ ربَّ السموات والأرض والآلهةَ التي كانَ المشركون يُسمُونَها أربابًا، وإذا كانَ الكلامُ لا تخصيصَ فيه فالمُراد به ﴿رَبَّكُمُ﴾ على الحقيقة، و(الَّذِي خَلَقَكُم): صفةٌ جَرَتْ على طريقِ المدحِ والتعظيم، وهُناك مَنْ رأى أنَّ الصفةَ جَرَتْ عليه تعالى للتعظيم والتعليل، ومِنْهم مَنْ رأى أنَّها جَرَتْ للتبجيل والتعليل، وَمِنْهم مَنْ اعربَهُ إعرابًا واحدًا دون تأويل، أي أنَّ الاسمَ الموصول﴿ٱلَّذِى﴾ في محلِّ نصبِ نعتٍ لـ(رَبَّ).

وَبعد فإننا نرى أنَّ الاسمَ الموصول ﴿ٱلَّذِى﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ﴾ [البَقَرَةِ : ٢١]، صِفَةُ مَدْحٍ، وَإِنْ كَانَ الخطابُ لِمُشْرِكِي الْعَرَبِ كَانَتْ الصفةُ لِلتَّوْضِيحِ، لأنَّ لَفْظُ الرَّبِّ بِالنِّسْبَةِ لِمُشرِكِي العَرَبِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ آلِهَتِهِمْ التي يُسمّونَها أربابًا، والله اعلم بالصواب .

ثالثًا: موقف ابن هِشام مِن مسألة: ﴿مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البَقَرَةِ : ٦٢].

وَذكرَ الزمخشري(538هـ) أنَّ ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾ في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ﴾ [البَقَرَةِ : ٦٢]، تأتي بحالتين: أحدهما: الرفع على أنَّها مبتدأ، خبرها: الجملة المُقترنة بالفاء﴿فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ﴾لتضمُّنِ (مَنْ) معنى الشرط، أو أنَّها موصولة تضمَّن معنى الشرط، والثاني: النصب بدلًا مِنْ اسم (إنَّ)، بقوله: ((فإنْ قُلتَ: ما محل مَنْ آمنْ؟ قُلتُ: الرفع إنْ جعلتَه مبتدأ خبره (فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ)، والنصب إنْ جعلتَه بدلًا من اسم إنَّ والمعطوف عليه، فخبر إنَّ في الوجه الأول الجملة كما هي، وفي الثاني فلهم أجرهم، والفاء لتضمن (مَنْ) معنى الشرط)) (الزمخشري، 1987، 146/1).

وَخالفَ ابنُ هِشام الزمخشري في مجيء (مَنْ) موصولة بمعنى الشرط، فلا يَحسُنُ ذلك، والضمير يعود على البدل لا المُبدل مِنْه، بقوله: ((الفاء دخلتْ على الخبر لتضمُّنِ معنى الشرط، والعائد مَحذوف تقديره: مَنْ آمَنَ مِنْهم، مِثلُ: السَّمْنُ مَنَوانِ بدِرهمٍ، ولا يجوز على البدل أنْ تَكون جازمة؛ لأنَّ الشرطَ له الصَّدْرُ، ورجَحَ أنْ تكون ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾ بدلًا مِنْ اسم(إنَّ)، وَالعائدُ مَحذوف أيضًا؛ لأنَّه بدل بعض، والأولُ عِندي أَولى؛ لأنَّ دخول الفاء في خبر المُبتدأ أقيسُ مِنْ دخوله في خبر إنَّ))، وَ ذكرَ ابنُ هِشام أنَّ (مَنْ) لا يَحْسُنُ أنْ تُقدر موصولة؛ إذا أمكنتْ الشرطية، بقوله: ((إذا أمكنتْ الشرطية فلا يَحْسُنُ أنْ تُقَدِّرَ(مَنْ) موصولة ضُمِّنَتْ مَعنى الشرط، والضمير يعود إلى البدل لا المُبدل مِنْه)) (الزمخشري، 1987، 166)

وَسبقه النَّحَّاس(338هـ) أنَّ ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾ مُبتدأ وخبرها ﴿فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ﴾، بقوله: ((مَنْ: مبتدأ، وآمن: في موضع جزم بالشرط والفاء الجواب، وخبر المبتدأ: ﴿فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [البَقَرَةِ : ٦٢]، والجملة خبر (إنَّ) والعائد على الذين من الجملة محذوف أي: مَنْ آمَنَ مِنْهُم))، وَوافقه الباقولي(543هـ)، وقال به البيضاوي(685هـ)، و النسفي(710هـ) (النسفي، 1998، 95/1).

وهو ما نقله الواحدي (468هـ)عن ابن جرير بقوله: ((وقال ابنُ جرير: في قوله: ﴿مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البَقَرَةِ : ٦٢]، إضمار واختصار، تقديره: (مَنْ آمَنَ مِنْهُم بالله)؛ لأنَّ قوله: ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾ في موضع خبر(إنَّ)، ولا بُدَ مِنْ عائد إلى اسم إنَّ، والعائد هاهُنا محذوف، كأنه قيل: (مَنْ آمَنَ

مِنْهُم بالله)، وهذا مُصَرحٌ به في سورة المائدة، بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [المَائِـدَة : ٦٩])) (الواحدي، 2010، 620/2).

وذكرَ ابن عطية(542هـ) أنَّ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَٰخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البَقَرَةِ : ٦٢]، في موضع نصب على البدلية مِن اسم (إنَّ) والفاء جاءت بسبب الإيهام، بقوله:((ومَنْ في قوله: (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) في موضع نصب بدل من الَّذِينَ، والفاء في قوله: (فَلَهُمْ) داخلة بسبب الإبهام الذي في مَنْ و(لهم أجرهم) ابتداء وخبر في موضع خبر إنَّ، ويحتمل ويُحَسن أنْ تكون مَنْ في موضع رفع بالابتداء، ومعناها الشرط، والفاء في قوله: فَلَهُمْ موطئة أن تكون الجملة جوابها، و(لهم أجرهم) خبر(مَنْ)، والجملة كلها خبر إنَّ، والعائد على الَّذِينَ مَحذوف لا بدَّ مِنْ تقديره، وتقديره: من آمن منهم بالله)) (المحرر الوجيز(158)، وَوافقه القرطبي(671 هـ)، وَ ابْنُ آجُرُّومِ(723هـ) (ابن آجروم، 1985، 24).

وَرأىَ أبو حيان الأندلسي(745هـ)أنَّ ((﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَٰخِرِ﴾ [البَقَرَةِ : ٦٢]، مَنْ: مُبْتَدِأَةٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، فَالْخَبَرُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا، وَإِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً، فَالْخَبَرُ قَوْلُهُ: (فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ)، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ فِي الْخَبَرِ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ الْمَوْصُولَ قَدِ اسْتَوْفَى شروط جواز دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ، وَاتَّفَقَ الْمُعْرِبُونَ وَالْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ: (مَنْ آمَنَ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ إِنَّ إِذَا كَانَ مَنْ مُبْتَدَأً، وَأَنَّ الرَّابِطَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ، وَلَا يَتِمُّ مَا قَالُوهُ إِلَّا عَلَى تَغَايُرِ الْإِيمَانَيْنِ، أَعْنِي: الَّذِي هُوَ صِلَةُ الَّذِينَ، وَالَّذِي هُوَ صِلَةُ مَنْ، إِمَّا فِي التَّعْلِيقِ، أَوْ فِي الزَّمَانِ، أَوْ فِي الْإِنْشَاءِ وَالِاسْتِدَامَةِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَغَايَرَا، فَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا: مَنْ آمَنُ مِنْهُمْ، وَمَنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ، لا يُقَالُ: مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ إِلَّا عَلَى التَّغَايُرِ بَيْنَ الْإِيمَانَيْنِ، وَذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْحَذْفِ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ، وَالَّذِينَ هادُوا وَالنَّصارى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ، أَيْ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ، فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ، وَذَلِكَ لَمَّا لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَنْ آمَنَ خَبَرًا عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَمَنْ أَعْرَبَ مَنْ مُبْتَدَأً، فَإِنَّمَا جَعَلَهَا شَرْطِيَّةً، وَقَدْ ذَكَرْنَا جَوَازَ كَوْنِهَا مَوْصُولَةً، وَأَعْرَبُوا أَيْضًا مَنْ بَدَلًا، فَتَكُونُ مَنْصُوبَةً مَوْصُولَةً، قَالُوا: وَهِيَ بَدَلٌ مِنِ اسْمِ إِنَّ وَمَا بَعْدَهُ، إِذَا كَانَتْ مُبْتَدَأَةً، وَالَّذِي نَخْتَارُهُ أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْمَعَاطِيفِ الَّتِي بَعْدَ اسْمِ إِنَّ، فَيَصِحُّ إِذْ ذَاكَ الْمَعْنَى، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: إِنِ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ غَيْرِ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ، وَمَنْ آمَنَ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ))(البحر المحيط:390)، وَوافقه النيسابوري (850هـ)، وَمُجير الدين الحنبلي (927هـ) (الحنبلي، 2009، 117/1).

وَهو رأيٌ مُخالف للهمذاني(643هـ)الذي ذكرَ أنَّ (مَنْ) تأتي موصولة بمعنى الشرط، وشرطية جازمة، بقوله: ((مَنْ: يَحتملُ أنْ تكون موصولة في موضع نصب على البدل من اسم إن

والمعطوف عليه، وخبر إنَّ ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، وأنْ تكون شرطية في موضع رفع بالابتداء، ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ : الفاء جواب الشرط، وَ(أَجْرُهُمْ) مرتفع بالابتداء، وَ(لَهُمْ) الخبر، أو بِلهم، فلا ذكر على هذا في (لَهُمْ)، والجملة في موضع رفع] خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره في موضع الرفع لكونهما خبرًا لـ(إنَّ)، والعائد إلى اسم إنَّ والمعطوف عليه محذوف، أي: مَن آمن منهم، وأفرد (آمَنَ) (وَعَمِلَ) حملًا على لفظ (مَنْ)، وجمع (فَلَهُمْ) وما بعده على معناه)) (الهمذاني، 2006، 278/1).

وَرأى أبو العباس الفاسي(1224هـ) أنَّ (مَنْ) تأتي موصولة فقال: ((قُلتُ: (إنَّ): ناصبة مؤكدة، وخبرها: جملة (مَن آمن) أو (فلهم أجرهم)، و (مَنْ آمَنَ) : بدل من اسمها، أو محذوف، والموصول: مبتدأ، أي: إن الذين آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلّم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والذين هادوا كذلك)) (الفاسي، 1999، 115)، وَتَبَعه محمود الصافي (1376هـ) (صافي، 1998، 174).

والظاهر أنَّ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البَقَرَةِ : ٦٢]، لها مواضع مختلفة وهو ما اشار إليه العلماء، وَمِنْهم: مَن قال أنَّها مرفوعة على الابتداء، خبرها: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ لتضمُّنِ (مَنْ) معنى الشرط، أو موصولة شرطية، والثاني: النصب بدلًا مِنْ اسم (إنَّ)، أو في موضع نصب على البدلية مِن اسم (إنَّ)، ومنهم مَن اعربها مباشرة ولم يُقدر، أي: مَنْ: مبتدأ، وآمن: في موضع جزم بالشرط والفاء الجواب، وخبر المبتدأ: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [البَقَرَةِ : ٦٢]، والجملة خبر (إنَّ) والعائد على الذين من الجملة محذوف أي: (مَنْ آمَنَ مِنْهُم).

وفي ضوء ما سبق نرى أنَّ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البَقَرَةِ : ٦٢]، في موضع رفع بالابتداء، ومعناها الشرط، و(آمَن) في موضع جزم بالشرط، والفاء الجواب، و(لهم أجرهم) خبر (مَنْ)، والجملة كلها خبر (إنَّ)، والله اعلم بالصواب.

رابعًا: موقف ابن هِشام في مسألة: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى﴾ [الإِسْرَاء : ٦٢].

قدَّرَ الزمخشري قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴿٦٢﴾﴾ [الإِسْرَاء : ٦٢]، بـ(لِمَ فضلتَه عليَّ وأنا خيرٌ منه؟)، بقوله:((أَرَأَيْتَكَ الكاف للخطاب، وهذَا مفعول به، والمعنى: أخبرني عن هذا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ، أي: فضلته، لِمَ كرَّمتَه عليَّ وأنا خيرٌ منه؟))(الزمخشري، 1987، 677/2).

وَوافَقَه ابنُ هِشام(761هـ)، في تقدير: لِمَ فضلتَه عليَّ وأنا خيرٌ منه؟، بقوله: ((وهذا جيّد؛ لأنَّه ينتظم مِنْه مع ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإِسْرَاء : ٦٢]، مُبتدأ وخبر)) (بن هشام، د.ت، 243).

وهو ما عليه الزجاج (311هـ) الذي رأى أنَّ (هذا) في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإِسْرَاء : ٦٢]، في موضع نصب، والناصب له (أَرَأَيْتَكَ)، بقوله: ((فالكاف لا موضع لها، لأنَّها ذُكِرتْ في الخطاب توكيداً، وموضع (هذا) نصبٌ بـ (أَرَأَيْتَكَ)، والجواب محذوف، المعنى: أخبرني عن هذا الذي كرمتَ عليَّ، لِمَ كرمْتَه عَلَيَّ وقد خَلَقْتَنِي من نارٍ وخَلَقْتَهُ من طينٍ، فحذف هذا لأنَّ في الكلام دليلاً عليه)) (الزجاج، 1998، 249/3)، وَتَبعه النَّحَّاس(338هـ)(معاني القرآن:170)، وَابنُ أبي زَمَنِين(399هـ) (ابن أبي زَمَنِين، د.ت، 29/3).

وَسَبَقه الهمذاني(643هـ) الذي قدَّرَ بـ(فضلتَه عليَّ) بقوله: ((الكاف في (أَرَأَيْتَكَ) حرف للخطاب مجرد من الإعراب هُنا لكونِه مؤكدًا معنى الخطاب، و هَذَا: مفعول به، والمعنى: أخبرني عن هذا الذي كرمته عليّ، أي: فضلته عليّ، لِمَ كرمته عليّ وفضلته وأنا خير منه، لكونك خلقتني من نار وخلقته من طين؟ فحذف جميع ذلك، لأن في الكلام دليلًا عليه)) (الهمذاني، 2006، 202/4)، وَتَبَعه وَالبيضاوي(أنوار التنزيل:260)، الخازن(741هـ) (الخازن، 1995، 134).

الإيجيّ(905هـ) (قَالَ): إبليس (أَرَأَيتَكَ) أي: أخبرني والكاف لتأكيد الخطاب لا محل له من الإعراب، (هَذَا) مفعول أرأيت، (الذِي) صفة هذا، (كَرَّمْتَ عَلَيَّ) أي: أخبرني عن هذا الذي فضلته عليَّ بأن أمرتني (بالسجود له) لِمَ كرمتَه عليَّ فمتعلق الاستخبار محذوف يدل عليه الصلة)) (الإيجي، 2، 400/2004)، وَتَبعهَ مُجير الدين العُليمي(927 هـ) (الحنبلي، 2009، 114/4).

وَهو مُخالفٌ لابن عطية(542هـ) الذي ذكر أنَّ المعنى: أتأملتَ، وَهو مُخالف لابن هشام الذي قدَّرَ المعنى بـ(أَخْبِرْنِي)، بقوله: ((والكاف في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَكَ﴾ [الإِسْرَاء : ٦٢]، هي كاف خطاب ومبالغة في التنبيه، لا موضع لها من الإعراب، فهي زائدة، ومعنى أرأيتَ: أتأملتَ ونحوه، كأن المخاطب بها ينبه المخاطب ليستجمع لما ينصه عليه)) (المحاربي، 2002، 469).

وّذكرَ العُكبري(616هـ) أنَّ التقديرَ في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإِسْرَاء : ٦٢]، تفضيلُهُ أو تَكريمُهُ، بقوله: ((هَذَا: مَنْصُوبٌ بِأَرَأَيْتَ، وَ(الَّذِي): نَعْتٌ لَهُ، وَالْمَفْعُولُ به الثَّانِي مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: تَفْضِيلُهُ أَوْ تَكْرِيمُهُ)) (ابن هشام، د.ت، 826/2).

والظاهر أنَّ قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإِسْرَاء : ٦٢]، يمكن تقدير المحذوف، بـ(لِمَ فضلتَه عليَّ وأنا خيرٌ منه؟)، والمعنى: أَخْبِرْنِي، وَيمكن تقدير المعنى بـ(تأملتَ)، أو التقدير: تفضيلُهُ أو تَكريمُهُ.

والذي يبدو لي أنَّ قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَـٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإِسْرَاء : ٦٢]، فيه محذوف وَهو المفعول به الثاني، وَ تقديره: لِمَ فضلتَه عليَّ وأنا خيرٌ منه؟، والمعنى: أَخْبِرْنِي، والله اعلم بالصواب.

خامسًا: موقف ابن هِشام في مسألة: ﴿أَنتُمْ﴾ [الإِسْرَاء : ١٠٠].

ذهبَ الزمخشري(538هـ) إلى أنَّ (أَنتُمْ) فاعل للفعل المُضمر، و تَمْلِكُونَ: تفسيره، بقوله: ((لَوْ حقها أنْ تَدخل على الأفعال دونَ الأسماء، فلا بُدَّ مِن فعل بعدها في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإِسْرَاء : ١٠٠]، وتقديره: لو تملكون، فأضمرَ (تملك) إضمارًا على شريطة التفسير، وأبدلَ من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل، وهو: أنتُم، لسقوط ما يتصل به من اللفظ، فأنتم: فاعل الفعل المُضمر، وتملكون: تفسيره)) (الزمخشري، 1987، 696/2).

وَزادَ ابنُ هِشام(761هـ) وجهين إعرابيين لـ(أَنتُمْ)، وهي: الرفعُ لاسم كانَ، وتوكيد اسم كانَ، بقوله: ((في (أنتم) ثلاثة أقوال : أحدَّها: أنَّها فاعل محذوف على شريطة التفسير، جَزَم به هذا المُعْرِبُ تابعًا للزمخشري، والذي عليه المحققون أنَّ (لو) لا يجوز فيها ما جاز في (إنْ) و (إذا)؛ من وقوع الاسم بعدهما معمولًا لمحذوف على شريطة التفسير، إلَّا في ضرورة ، نحو:

أَخِلَّايَ لَوْ غَيْرُ الحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ(الأصفهاني، 2003، 631)

أو نادرٍ، نحو: (لَوْ ذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي) (العسكري، د.ت، 193/2)، وَهو قول البِصريين، والثاني: أنَّها اسم (كان) محذوفة؛ وذلك لأنَّ (كان) يَطَّرِدُ حذفها بعد (إنْ) و(لو)، وفيه نظر؛ لأنَّ الذي اطرد إنَّما هو حذفها مع اسمها، والثالث: أنَّه توكيد لاسم (كانَّ)، والأصل: لو كنْتُم أنْتُم ليكون المحذوف (كانَ) واسمُها لكن قائل هذا هرب من شيء فوقع في شيء آخر، وهو حذف المؤكد وبقاء التأكيد)) (بن هشام، د.ت، 244ـ245).

وَوافَقَه السمين الحلبي(756هـ) أنَّ (أَنتُمْ) لها ثلاثة أوجه، بقوله: ((قوله تعالى:﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإِسْرَاء : ١٠٠]، فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره الظاهرُ؛ لأنَّ (لو) لا يليها إلَّا الفعلُ ظاهرًا أو مُضمرًا، والثاني: أنَّه مرفوعٌ بـ(كان) وقد كَثُر حَذْفُها بعد(لو) والتقدير: لو كنْتُم تَملِكون، والثالث: أنَّ (أنتُم) توكيدٌ لاسمِ (كان) المقدَّرِ معها))، وَتَبَعه ابنُ عادل(النعماني، 1998، 395/12).

وَهو مُخالِف للمُبرد (285هـ) الذي رجحَ الرفع على الفاعلية، والفعل مُضمر، بقوله: ((لَو: في الأَصْل لَا تقع إِلَّا على فعل فَإِن قَدمتَ الِاسْمَ قبل الْفِعْل فِيهَا كَانَ على فعل مُضْمر، وَذَلِكَ

كَقَوْلِه عز وَجل: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإِسْرَاء : ١٠٠] إِنَّمَا (أَنْتُم) رفع بِفعل يفسره مَا بعده)) (المبرد، د.ت، 77/3)، وَتَبعه الزجاج(338هـ)، وَالواحدي(468هـ) (النيسابوري، 2010، 489/13).

وَذكرَ السراج (316هـ) أنَّ(أَنتُمْ) مرفوعة بتقديم الفعل بعدها، بقوله: ((أنَّ الأسماء تقع بعد (لو) على تقديم الفعل الذي بعدها، فقد وليتها على حال، وإنْ كان ذلك من أجل ما بعدها، فمما وليها من الأسماء قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإِسْرَاء : ١٠٠])) (النيسابوري، د.ت، 268/1)، وَوافقه أبو علي الفارسي (377هـ)(أبوعلي، 1990، 232/2).

وفَصَّل ابنُ جني(392هـ)أنَّ ﴿لَّوْ أَنتُمْ﴾ [الإِسْرَاء : ١٠٠]، يكون الفاعل مفصولًا عنه مرفوعًا به فلمَّا أضمرتَه فسَّرته بقولك: ولو تملكون، فقال: ((حذفُ الفعلِ: حذفُ الفعل على ضربيّن: أحدهُما: أنْ تحذفَه والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: زيدًا ضربته؛ لأنَّك أردتَ: ضربت زيدًا، فلمَّا أضمرتَ (ضربت) فسَّرته بقولك: ضربْتُه، والآخر: أنْ تحذف الفعل وحده، وهذا هو غرض هذا الموضع، وذلك أنْ يكون الفاعل مفصولًا عنه مرفوعًا به، وذلك نحو قولك: أزيد قام، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل؛ لأنك تريد: أقام زيد، فلمَّا أضمرته فسَّرته بقولك: قام، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشِقَاق : ١]، و ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النِّسَاء : ١٧٦]، و﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإِسْرَاء : ١٠٠]، ونحوه: الفعل فيه مضمر وحده، أي: إذا انشقَّتْ السماءُ، وإنْ هلك امرؤٌ, ولوْ تَمْلِكُونَ)) (بن جني، د.ت، 281/2-282).

ورأى البيضاوي (685هـ) أنَّ (أنتُم) مرفوع بفعل يُفسره ما بعده، بقوله: ((وأنتم مرفوع بفعل يفسره ما بعده كقول حاتم: لو ذات سوار لطمتني، وفائدة هذا الحذف والتفسير المبالغة مع الإيجاز والدلالة على الاختصاص)) (البيضاوي، 1998، 268)، وَتبعه ناظر الجيش (778هـ) (ناظر الجيش، 2008، 772/2).

والظاهر في قوله تعالى:﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإِسْرَاء : ١٠٠]، خلافٌ بين العُلماء في رفعِ الضمير المُنفصل(أَنتُمْ) فقال الزمخشري: أنَّ الرافع له المُضمر، وَ يُفسره: تَمْلِكُونَ، ورأى ابنُ هِشام أنَّه يرفع بثلاث حالات: الضمير المُضمر، وَ باسم كان، وَ توكيدًا لاسم كانَ، وَهُناك مَنْ رأى أنَّه مَرفوع بالفعل بعده(تَمْلِكُونَ).

والذي يبدو لي أنَّ (أنتُم) في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإِسْرَاء : ١٠٠]، مَرفوع بفعل مُضمر، يُفَسِره ما بعده، أي: تَمْلِكونَ، والله اعلم بالصواب.

سادسًا: موقف ابن هِشام في مسألة: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧].

ذهبَ الزمخشري إلى أنَّ (الواو) في قوله تعالى: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧]، علامة للجمع، وَ(مَنْ) فاعلًا، بقوله: ((الواو في لا يَمْلِكُونَ إن جُعِلَ ضميرًا فهو للعباد،

ودل عليه ذكر المتقين والمجرمين؛ لأنَّهم على هذه القسمة، ويجوز أن تكون علامة للجمع، كالتي في (أكلوني البراغيث) والفاعل(مَنِ اتَّخَذَ)؛ لأنَّه في معنى الجمع، ومحل ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧]، رُفِعَ على البدل، أو على الفاعلية، ويجوز أن ينتصب على تقدير حذف المضاف، أي: إلَّا شفاعة من اتخذ، والمراد: لا يملكون أن يشفع لهم، واتخاذ العهد: الاستظهار بالإيمان والعمل)) (الزمخشري، 1987، 43/3).

وَخالفَ ابنُ هِشام الزمخشري، والمُصنف، أي العكبري، في كون، قوله تعال: ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧] ، في محل نصب على الاستثناء المُنقطع، إلَّا إذا كان على لغة بني تميم، التي تجوز النصب أو البدلية، بقوله: ((لا يصحُّ ذلك إلَّا على وَجه الاتِّصال، اللهمَّ إلا على لغة بني تَميم)) (بن هشام، د.ت، 261).

وَهوَ مُخالِفٌ للفراء، الذي ذكرَ أنَّ (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧]، فى موضع نَصب على الاستثناء، وقوله: ((وَمَنْ: فِي موضع نصب عَلَى الاستثناء ولا تكون خفضًا بضمير اللام ولكنها تكون نصبًا عَلَى معنى الخفض كما تَقُولُ فِي الكلام: أردتُ المرور اليوم إلَّا العدوَّ فإني لا أمُرُّ بِهِ، فتستثنيه من المعنى ولو أظهرت الباء فقلت: أردت المرور إلا بالعدو لخفضت، وكذلك لو قيل: لا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعةَ إِلَّا لمن اتّخذ عند الرحمن عهدًا)) (الفراء، د.ت، 172/2).

وَجوَّزَ الزجاج (311هـ) في (مَنْ) وجهين: الرفع على البدلية مِنْ الواو والنون في ﴿يَمْلِكُونَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧] ، وَ النصب على الاستثناء، فقال: ((مَنْ: في قوله تعالى: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧] ، جائز أنْ تكونَ في موضعِ رفعٍ، أو في موضع نصبٍ، فأمَّا الرفع فعلى البدل من الواو والنون، والمعنى: لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً، والعهد ههُنا توحيد اللَّهِ تعالى والإيمان به، والنصب على الاستثناء ليس من الأول على: لَا يَمْلكُ الشفاعةَ المجرمون، ثُمَ قال: (إلَّا مَنِ اتَّخَذّ عند الرحمن عهداً) على معنى: لكن مَنِ اتَّخَذَ عند الرحمن عهداً، فإنَّه يملك الشفاعة)) (الزجاج، 1998، 346/3)، وَتَبعه النَّحَّاس.

وَذكرَ أبو إسحاق الثعلبي(427هـ) أنَّ (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧]، في موضع نصب على الاستثناء(أبو إسحاق، 2000، 461/17).

وَهو موافقٌ للهمذاني، الذي ذكرَ أنَّ قوله تعالى: ﴿يَمْلِكُونَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧]، يجوزُ أنْ يكون مستأنفًا والضمير فيه للخلق أجمعين، دلَّ عليه ذِكرُ الفريقين: المتقين والمجرمين، وأنْ يكون حالًا مِنْهُم، أي غير مالكين الشفاعة، ويجوز أنْ يكون الضمير فيه (للمتقين وَ المجرمين)، وَ قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧]، يجوز أنْ يكون محل (مَنِ) النصب على الاستثناء المنقطع أو المتصل، أو على تقدير حذف المضاف، أي: إلا شفاعة من اتخذ فإنَّه مشفوع له، فحذف المضاف

وأقيم المضاف إليه مقامه، أو الرفعُ: إمَّا على البدل من الضمير في (يَمْلِكُونَ)، أو على الفاعلية على جعل الواو في (لَا يَمْلِكُونَ) علامة للجمع)) (الهمذاني، 2006، 392/4).

وَرأى الإيجي أنَّ الناصب لـ(مَنْ) الاستثناء المُتصل أو المنقطع، فقال: ((﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧]، كما يشفع المؤمنون بعضهم لبعض (إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا) استثناء منقطع أي: لكن من اتخذ عهدًا هو شهادة أن لا إله إلا الله والقيام بحقها له الشفاعة، أو ضمير لا يملكون للفريقين والاستثناء المتصل بدلٌ من الضمير)) (الطبري، 2000، 496/2).

وَوافقَ ابنُ عجيبة (1224هـ) ابنَ هِشام في كون (مَنْ) منصوب على الاستثناء أو على البدلية مِنْ الضمير في (يَملكونَ)، بقوله: ((وقوله تعالى: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧]: استئناف مبين لِما فيه من الأمور الدالة على هوله، وضمير الواو: إما لجميع العباد المدلول عليهم بذكر الفريقين لانحصارهم فيها، أو إلى المتقين فقط، أو إلى المجرمين،
وَ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧]: منصوبٌ على الاستثناء، أو بدلٌ مِنْ الواو، أي: لا يملك العباد أنْ يشفعوا لغيرهم إلا من استعد له بالتحلي بالإيمان والتقوى، ففيه ترغيب للعباد في تحصيل الإيمان والتقوى، المؤدي إلى نيل هذه الرتبة العليا)) (الفاسي، 1999، 362).

وَالظاهر أنَّ في قوله تعالى: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧]، خلافٌ بينَ العلماء في محل (مَنِ اتَّخَذَ) فَمِنْهم مَن رأى أنَّ قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧]، مَنصوبٌ على الاستثناء، مع اختلافهم في نوع الاستثناء، أيكون مُنقطع أم مُتصل، أو الرفع على البدلية مِنْ الواو في قوله تعالى: ﴿يَمْلِكُونَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧]، أم الواو علامة للجمع، وَمحل (مَنِ أتخَذَ) الفاعلية، على لغة: أكلوني البراغيث، لأنَّه في معنى الجمع.

والذي يبدوا لي أنَّ الواو في قوله تعالى: ﴿يَمْلِكُونَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧]، علامة للجمع وَ محل ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ﴾ [مَرْيَم : ٨٧]، الرفع على الفاعلية؛ لأنَّ فيه معنى الجمع. والله أعلم بالصواب.

سابعًا: موقف ابن هِشام في مسألة: ﴿إِلَّا مَنْ ءَامَنَ﴾ [سَبَإ : ٣٧].

ذَهبَ الزمخشري إلى أنَّ (إِلَّا مَنْ آمَنَ) استثناء مِنْ الضمير(كم) في قوله تعالى: ﴿تُقَرِّبُكُمْ﴾ [سَبَإ: ٣٧]، بقوله: ((﴿إِلَّا مَنْ ءَامَنَ﴾ [سَبَإ : ٣٧]،استثناء من (كم) في (تُقَرِّبُكُمْ)، والمعنى: أنَّ الأموال لا تُقرِبُ أحدًا إلَّا المؤمن الصالح الذي ينفقها في سبيل الله، والأولاد لا تُقرِبُ أحدًا إلَّا مَنْ علمَهم الخير وفقههم في الدين ورشحهم للصلاح والطاعة، جزاء الضِّعْفِ من إضافة المصدر إلى المفعول، أصله: فأولئك لهم أن يجازوا الضعف، ثم جزاءُ الضُعف، ثم جزاءُ الضُعف. ومعنى جزاء الضُعف: أن تضاعف لهم حسناتهم، الواحدة عشرًا)) (الزمخشري، 1987، 586/3).

وَهوَ مُخالِفٌ لابنُ هِشام، الذي رأى أنَّ (مَنْ) بَدلٌ مِنْ الضمير(كم) في قوله تعالى: ﴿ تُقَرِّبُكُمْ﴾ [سَبَإ : ٣٧]، وَردَّ على مَنْ مَنع الإبدال؛ ((لأنَّه لا يصحُّ التفريغ هُنا، لا يجوز: ما زيدٌ

بالذي يقومُ إلَّا أخوه، ولا ما زيدٌ بالذي يَضربُ أخوه إلَّا عمرًا)) (بن هشام، د.ت، 278) ، بقوله: ((وَعِندي: أنَّ التفريغ لا يمتنع، وَأنَّه لا يمتنع: ما زيدُ بالذي يضربُ أحدًا أو مِنْ أحدٍ)) (بن هشام، د.ت، 278).

وَسبقه الزجاج(311هـ) بقوله: ((موضع (مَنْ) النصب بالاستثناء على البدل مِن الكاف والميم، على معنى: ما يُقَربُ إلا مَنْ آمَنَ وَعَمِل صَالحاً، أي: ما تُقَربُ الأموالُ إلا مَنْ آمن وعمل بها في طاعة الله)) (الزجاج، 1998، 255/4)، وَتبَعه مكي(437هـ).

وَهو مُخالِف للفراء (207هـ) الذي ذكرَ أنَّ (إِلَّا مَنْ آمَنَ) في موضع نصب على الاستثناء أو منصوب بوقوع الفعل(ينفعُ)، بقوله: ((مَنْ: فِي موضع نصب بالاستثناء، وإِنْ شئتَ أوقعتَ عليها التقريب، أي: لا تقرّب الأموال إلَّا مَن كَانَ مطيعًا، وإِنْ شئتَ جعلتَه رفعًا، أي: ما هُوَ إلا من آمن)) (الفراء، د.ت، 263/2)، وَتَبعه النَّحَّاس (338هـ)(إعراب القران:240)، وَابن مخلوف الثعالبي (البغوي، 2000، 376)، وَالإيجي(905هـ)(جامع البيان:290/3)، وَزكَرِيَّا الأَنْصَاري (926 هـ)(إعراب القرآن العظيم(454)، (القرطبي، 1985، 454).

وَزادَ أبو إسحاق الثعلبي (427هـ)(الكشف والبيان:91/8) الرفع وَتقديره: وما هو إلّا من آمن، بقوله:((وَ(مَن) يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون محله نصبًا بوقوع تقرب عليه، والآخر: رفع تقديره: وما هو إلّا من آمن)) .

وَبيَّنَ العكبري أنَّ موضع (إِلَّا مَنْ آمَنَ) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [سَبَإ : ٣٧] ، النصبُ على الاستثناء أو الرفع بالابتداء، بقوله: ((يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعًا، وَأَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا مُسْتَثْنًى مِنَ الْمَفْعُولِ فِي «تُقَرِّبُكُمْ» وَأَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِالِابْتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ)) (بن هشام، د.ت، 2/ 1070)، وَوافقه الهمذاني (643هـ) (القرطبي، 1985، 303/5).

وَزادَ النيسابوري (850هـ) الاستثناء مِنْ الفاعل، بقوله: ((ثم استثنى من ضمير المفعول في تقرّبكم بقوله تعالى: ﴿تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ﴾ [سَبَإ : ٣٧]،ويحتمل أن يكون الاستثناء من الفاعل، والمعنى: أنْ شيئًا مِن الأشياء لا يقرّب إلَّا عملَ المؤمن الصالح)) (النيسابوري، 1990، 499).

وَالظاهر أنَّ (إِلَّا مَن آمنَ) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [سَبَإ : ٣٧]، تأتي في مواضع مختلفة مِن الإعراب، مِنْها: استثناء من (كم) في (تُقَرِّبُكُمْ)، أو بَدلٌ مِنْ الضمير (كم) أو منصوب بوقوع الفعل(ينفعُ)، رفع تقديره: وما هو إلّا من آمن.

والذي يظهرُ لي: أنَّ قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ ءَامَنَ﴾ [سَبَإ : ٣٧]، في موضع نصبٍ على الاستثناء من (كم) في قوله تعالى: ﴿تُقَرِّبُكُمْ﴾ [سَبَإ : ٣٧]، والله اعلم بالصواب.

الخاتمة

1. بعد استقراء مسائل البحث وتحليلها، توصّل الباحث إلى جملةٍ من النتائج، من أهمها:
2. أن ابن هشام الأنصاري لم يكن تابعًا للزمخشري في آرائه النحوية، بل ناقشه وأبدى رأيه مستقلًا، مرجّحًا ما يراه أقرب إلى الدليل والسياق.
3. تبيّن أن الخلاف بين ابن هشام والزمخشري في الأسماء المبنية يعود غالبًا إلى اختلاف المنهج في توجيه المعنى، لا إلى القواعد النحوية المجردة فقط.
4. أظهر البحث أن ابن هشام يميل إلى التوسّع في الأغراض البلاغية، وعدم حصر الظواهر النحوية في غرضٍ واحد، كما في مسائل التقديم والموصولات وأدوات الشرط.
5. أسهمت دراسة الأسماء المبنية في الكشف عن الأثر الدلالي للإعراب في فهم النص القرآني، وأهمية الربط بين النحو والتفسير.
6. يبرز من خلال هذه الدراسة عمق الدرس النحوي عند ابن هشام، ودوره في تطوير النظر النحوي القائم على التحليل والموازنة والترجيح.
7. وفي ضوء ما تقدّم، يوصي الباحث بمزيدٍ من الدراسات التي تتناول مواقف ابن هشام من علماء النحو والتفسير، ولا سيما في القضايا التطبيقية المرتبطة بإعراب القرآن الكريم، لما لذلك من أثرٍ في إثراء الدراسات اللغوية والقرآنية.

المصادر

1. ابن أبي زمنين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري الإلبيري المالكي. (د.ت) .تفسير القرآن العزيز (تحقيق: حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز).
2. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي. (د.ت) .الأصول في النحو (تحقيق: عبد الحسين الفتلي). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
3. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد .(1977) .شرح المقدمة المحسبة (تحقيق: خالد عبد الكريم) (الطبعة الأولى). الكويت: المطبعة العصرية.
4. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (د.ت) .الخصائص (الطبعة الرابعة). القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
5. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله. (د.ت) .حواشي ابن هشام الأنصاري على التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (تحقيق: إسماعيل أحمد حامد أحمد). المكتبة العمرية(د. ت).
6. أبو إسحاق الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، .(2002) .الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور؛ مراجعة: نظير الساعدي) (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
7. أبو حفص ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي الحنبلي الدمشقي النعماني .(1998) . اللباب في علوم الكتاب (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض) (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
8. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي .(2000) . البحر المحيط في التفسير (تحقيق: صدقي محمد جميل). بيروت، لبنان: دار الفكر.
9. الأصفهاني المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن .(2003) .شرح ديوان الحماسة (تحقيق: غريد الشيخ؛ فهارس: إبراهيم شمس الدين) (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
10. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي .(2000) .معالم التنزيل في تفسير القرآن (تحقيق: عبد الرزاق المهدي) (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
11. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي .(1998) .أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي) (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

12. الحنبلي ، مجير الدين بن محمد العليمي المقدسي .(2009) .فتح الرحمن في تفسير القرآن (تحقيق: نور الدين طالب) (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار النوادر.
13. الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن .(1995) . لباب التأويل في معاني التنزيل (تصحيح: محمد علي شاهين) (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
14. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل .(1988) .معاني القرآن وإعرابه (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي) (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: عالم الكتب.
15. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله .(1987) .الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (الطبعة الثالثة). بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.
16. السامرائي، فاضل بن صالح بن مهدي بن خليل البدري .(2003) .لمسات بيانية في نصوص من التنزيل (الطبعة الثالثة). عمّان، الأردن: دار عمار.
17. صالح، بهجت عبد الواحد .(1998) .الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل (الطبعة الثانية). عمّان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
18. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر .(2000) .جامع البيان في تأويل القرآن (تحقيق: أحمد محمد شاكر) (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
19. طنطاوي، محمد سيد. (د.ت) .التفسير الوسيط للقرآن الكريم (الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: دار نهضة مصر.
20. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله .(2013) .فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (الطبعة الأولى). دبي، الإمارات العربية المتحدة: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.
21. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران. (د.ت) . جمهرة الأمثال .بيروت، لبنان: دار الفكر.
22. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار .(1990) .التعليقة على كتاب سيبويه (تحقيق: عوض بن حمد القوزي) (الطبعة الأولى).
23. الفاسي ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي الحسني الأنجري الصوفي . .(1999)البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، حسن عباس زكي). القاهرة، مصر.

24. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي. (د.ت) .معاني القرآن (تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي) (الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.
25. القرطبي مكي بن أبي طالب القيسي، أبو محمد حموش بن محمد بن مختار .(1985 . مشكل إعراب القرآن (تحقيق: حاتم صالح الضامن) (الطبعة الثانية). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
26. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي. (د.ت) .المقتضب (تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة). بيروت، لبنان: عالم الكتب.
27. المحاربي ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية .(2002) .المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد) (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
28. المظهري، محمد ثناء الله .(1992) .التفسير المظهري (تحقيق: غلام نبي التونسي). باكستان: مكتبة الرشدية.
29. ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري .(2008) . شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون) (الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: دار السلام.
30. النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين .(1998) .مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تحقيق: يوسف علي بديوي؛ مراجعة: محيي الدين ديب مستو) (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار الكلم الطيب.
31. النيسابوري الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الشافعي .(2010) . التفسير البسيط (الطبعة الأولى). الرياض، المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
32. النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي .(1996) .غرائب القرآن ورغائب الفرقان (تحقيق: زكريا عميرات) (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
33. الهمذاني المنتجب .(2006) .الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح) (الطبعة الأولى). المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: دار الزمان.

Reference

1. Ibn Abi Zamanin, Abu Abdullah Muhammad ibn Abdullah ibn Isa ibn Muhammad al-Murri al-Ilbiri al-Maliki. (n.d.). Tafsir al-Qur'an al-‘Aziz (Husayn ibn ‘Akkashah & Muhammad ibn Mustafa al-Kanz, Eds.). Cairo, Egypt: Al-Faruq al-Hadithah.
2. Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl al-Nahwi. (n.d.). Al-Usul fi al-Nahw (Abd al-Husayn al-Fatli, Ed.). Beirut, Lebanon: Mu’assasat al-Risalah.
3. Ibn Babshadh, Tahir ibn Ahmad. (1977). Sharh al-Muqaddimah al-Muhassabah (Khalid Abd al-Karim, Ed.) (1st ed.). Kuwait: Al-Matba‘ah al-‘Asriyyah.
4. Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili. (n.d.). Al-Khasa’is (4th ed.). Cairo, Egypt: Al-Hay’ah al-Misriyyah al-‘Ammah lil-Kitab.
5. Ibn Hisham al-Ansari, Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah. (n.d.). Hashiyat Ibn Hisham al-Ansari ‘ala al-Tibyan fi I‘rab al-Qur’an li-Abi al-Baqa’ al-‘Ukbari (Ismail Ahmad Hamid Ahmad, Ed.). Al-Maktabah al-‘Umariyyah.
6. Al-Tha‘labi, Abu Ishaq Ahmad ibn Muhammad ibn Ibrahim. (2002). Al-Kashf wa al-Bayan ‘an Tafsir al-Qur’an (Muhammad al-Tahir ibn ‘Ashur, Ed.; Nazir al-Sa‘idi, Rev.) (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi.
7. Ibn ‘Adil, Abu Hafs Siraj al-Din Umar ibn Ali al-Hanbali al-Dimashqi al-Nu‘mani. (1998). Al-Lubab fi ‘Ulum al-Kitab (Adil Ahmad Abd al-Mawjud & Ali Muhammad Mu‘awwad, Eds.) (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
8. Abu Hayyan, Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din al-Andalusi. (2000). Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir (Sidqi Muhammad Jamil, Ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Fikr.
9. Al-Marzouqi al-Isfahani, Abu Ali Ahmad ibn Muhammad ibn al-Hasan. (2003). Sharh Diwan al-Hamasah (Gharid al-Shaykh, Ed.; Ibrahim Shams al-Din, Indexer) (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
10. Al-Baghawi, Abu Muhammad al-Husayn ibn Mas‘ud ibn Muhammad ibn al-Farra’ al-Shafi‘i. (2000). Ma‘alim al-Tanzil fi Tafsir al-Qur’an (Abd al-Razzaq al-Mahdi, Ed.) (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi.
11. Al-Baydawi, Nasir al-Din Abu Sa‘id Abdullah ibn Umar ibn Muhammad al-Shirazi. (1998). Anwar al-Tanzil wa Asrar al-Ta’wil (Muhammad Abd al-Rahman al-Mar‘ashli, Ed.) (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi.

12. Al-‘Alimi al-Maqdisi al-Hanbali, Mujir al-Din Muhammad ibn Muhammad. (2009). Fath al-Rahman fi Tafsir al-Qur’an (Nur al-Din Talib, Ed.) (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Nawadir.
13. Al-Khazin, ‘Ala’ al-Din Ali ibn Muhammad ibn Ibrahim ibn Umar al-Shayhi Abu al-Hasan. (1995). Lubab al-Ta’wil fi Ma‘ani al-Tanzil (Muhammad Ali Shahin, Ed.) (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
14. Al-Zajjaj, Abu Ishaq Ibrahim ibn al-Sari ibn Sahl. (1988). Ma‘ani al-Qur’an wa I‘rabuhu (Abd al-Jalil Abdah Shalabi, Ed.) (1st ed.). Beirut, Lebanon: ‘Alam al-Kutub.
15. Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad Jar Allah. (1987). Al-Kashshaf ‘an Haqa’iq Ghawamid al-Tanzil (3rd ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kitab al-‘Arabi.
16. Al-Samarra’i, Fadil ibn Salih ibn Mahdi ibn Khalil al-Badri. (2003). Lamasat Bayaniyyah fi Nusus min al-Tanzil (3rd ed.). Amman, Jordan: Dar ‘Ammar.
17. Salih, Bahjat Abd al-Wahid. (1998). Al-I‘rab al-Mufassal li-Kitab Allah al-Murattal (2nd ed.). Amman, Jordan: Dar al-Fikr.
18. Al-Tabari, Muhammad ibn Jarir ibn Yazid ibn Kathir ibn Ghalib al-Amili Abu Ja‘far. (2000). Jami‘ al-Bayan fi Ta’wil al-Qur’an (Ahmad Muhammad Shakir, Ed.) (1st ed.). Beirut, Lebanon: Mu’assasat al-Risalah.
19. Tantawi, Muhammad Sayyid. (n.d.). Al-Tafsir al-Wasit lil-Qur’an al-Karim (1st ed.). Cairo, Egypt: Dar Nahdat Misr.
20. Al-Taybi, Sharaf al-Din al-Husayn ibn Abdullah. (2013). Futuh al-Ghayb fi al-Kashf ‘an Qina‘ al-Rayb (Hashiyat al-Taybi ‘ala al-Kashshaf) (1st ed.). Dubai, United Arab Emirates: Dubai International Holy Qur’an Award.
21. Al-‘Askari, Abu Hilal al-Hasan ibn Abdullah ibn Sahl ibn Sa‘id ibn Yahya ibn Mihran. (n.d.). Jumharat al-Amthal. Beirut, Lebanon: Dar al-Fikr.
22. Al-Farisi, Abu Ali al-Hasan ibn Ahmad ibn Abd al-Ghaffar. (1990). Al-Ta‘liqah ‘ala Kitab Sibawayh (Awad ibn Hamad al-Qawzi, Ed.) (1st ed.).
23. Ibn ‘Ajibah al-Fasi, Abu al-‘Abbas Ahmad ibn Muhammad ibn al-Mahdi al-Hasani al-Anjari al-Sufi. (1999). Al-Bahr al-Madid fi Tafsir al-Qur’an al-Majid (Ahmad Abdullah al-Qurashi Raslan & Hasan Abbas Zaki, Eds.). Cairo, Egypt.
24. Al-Farra’, Abu Zakariyya Yahya ibn Ziyad ibn Abdullah ibn Manzur al-Daylami. (n.d.). Ma‘ani al-Qur’an (Ahmad Yusuf al-Najjati, Muhammad Ali al-Najjar, & Abd al-Fattah Ismail al-Shalabi, Eds.) (1st ed.). Cairo, Egypt: Dar al-Misriyyah lil-Ta’lif wa al-Tarjamah.

25. Makki ibn Abi Talib al-Qaysi al-Qurtubi, Abu Muhammad Hamush ibn Muhammad ibn Mukhtar. (1985). Mushkil I‘rab al-Qur’an (Hatim Salih al-Damin, Ed.) (2nd ed.). Beirut, Lebanon: Mu’assasat al-Risalah.
26. Al-Mubarrad, Abu al-‘Abbas Muhammad ibn Yazid ibn Abd al-Akbar al-Thamali al-Azdi. (n.d.). Al-Muqtadab (Muhammad Abd al-Khaliq ‘Azimah, Ed.). Beirut, Lebanon: ‘Alam al-Kutub.
27. Ibn ‘Atiyyah al-Andalusi al-Muharibi, Abu Muhammad Abd al-Haqq ibn Ghalib ibn Abd al-Rahman ibn Tammam ibn ‘Atiyyah. (2002). Al-Muharrar al-Wajiz fi Tafsir al-Kitab al-‘Aziz (Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad, Ed.) (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
28. Al-Mazhiri, Muhammad Thana’ Allah. (1992). Al-Tafsir al-Mazhiri (Ghulam Nabi al-Tunisi, Ed.). Pakistan: Maktabat al-Rushdiyyah.
29. Nazir al-Jaysh, Muhammad ibn Yusuf ibn Ahmad Muhibb al-Din al-Halabi thumma al-Misri. (2008). Sharh al-Tashil al-Musamma Tamhid al-Qawa‘id bi-Sharh Tashil al-Fawa’id (Ali Muhammad Fakher et al., Eds.) (1st ed.). Cairo, Egypt: Dar al-Salam.
30. Al-Nasafi, Abu al-Barakat Abdullah ibn Ahmad ibn Mahmud Hafiz al-Din. (1998). Madarik al-Tanzil wa Haqa’iq al-Ta’wil (Yusuf Ali Badawi, Ed.; Muhyi al-Din Dib Mastu, Rev.) (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kalim al-Tayyib.
31. Al-Wahidi al-Naysaburi, Abu al-Hasan Ali ibn Ahmad ibn Muhammad ibn Ali al-Shafi‘i. (2010). Al-Tafsir al-Basit (1st ed.). Riyadh, Saudi Arabia: Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.
32. Al-Naysaburi, Nizam al-Din al-Hasan ibn Muhammad ibn Husayn al-Qummi. (1996). Ghara’ib al-Qur’an wa Ragha’ib al-Furqan (Zakariyya ‘Umayrat, Ed.) (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
33. Al-Muntajab al-Hamadhani. (2006). Al-Kitab al-Farid fi I‘rab al-Qur’an al-Majid (Muhammad Nizam al-Din al-Futayh, Ed.) (1st ed.). Medina, Saudi Arabia: Dar al-Zaman.